رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٧ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٢ /٥ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

سياسات تفكيك ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣م
(الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠٠٥م)

Policies to dismantle the phenomenon of corruption in Iraq after 2003
(The Iraqi National Strategy to Combat Corruption in Iraq 2005)

م.م. علي عبدالمطلب صادق

Ali AbdulMuttalib Sadiq

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

ali.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

إتخذ العراق بعد عام ٢٠٠٥ موقفا حازما تجاه الفساد المالي والاداري الذي إستشرى في مؤسسات الدولة، ولم تعد آليات مكافحة الفساد القائمة آنذاك بمقدورها تحجيم أو قياس مدركات الفساد في القطاع العام عموما، ما تطلب وضع استراتيجية فاعلة تحد من الفساد وتلاحق الفاسدين، فكانت أولى وأهم تلك الاستراتيجيات هي استراتيجية مكافحة الفساد للعام ٢٠٠٥ التي إرتكزت في مساراتها على المادة ١٠٢ من الدستور النافذ عبر تنظيم قانون يخص عمل هيئة النزاهة تختص بقضايا مكافحة الفساد، ومآلاً للعمل بمضامين إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، التي إنضم إليها العراق عام ٢٠٠٧ للاستفادة من إمكانات التعاون والتدريب مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الفساد، ومن أجل العمل على مضاعفة الجهود الحكومية في تفكيك الفساد أقر مجلس الوزراء العراقي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ التي قدمها المجلس المشترك لمكافحة الفساد ليكون المنسق بين الاجهزة الحكومية كافة المعنية بمكافحة الفساد، ثم جائت استراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ لتشكل منعطفا جديدا لمواجهة الفساد بعد أن استهلت هيئة النزاهة الاتحادية عملها بتوسعة شمولية تطبيق الاستراتيجية بالزامها لمؤسسات الدولة كافة.

الكلمات المفتاحية: "تفكيك الفساد"، "الاستراتيجية"، "هيئة النزاهة"، "منظمة الشفافية الدولية"، "اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد"

Abstract

Iraq was taken after the year 2005 firm stance towards financial and administrative corruption that was widespread in state institutions, and the existing anti-corruption bodies at that time were no longer able to limit or measure perceptions of corruption in the public sector in general, which required developing an effective strategy that limits corruption and pursues the corrupt. The first and most important of these strategies was the anti-corruption strategy. For the year 2005, which based its paths on Article 102 of the Constitution in force by organizing a law related to the work of the Integrity Commission specializing in anti-corruption issues, and a way to implement the contents of the United Nations Convention against Corruption of 2004, which Iraq joined in 2007 to benefit from the possibilities of cooperation and training with the international community in In the field of combating corruption, and in order to work to redouble government efforts in dismantling corruption, the Iraqi Council of Ministers approved the National Anti-Corruption Strategy for the years 2010 to 2014, which was presented by the Joint Anti-Corruption Council to be the coordinator between all government agencies concerned with combating corruption. Then came the Anti-Corruption Strategy for the period of 2021 to 2024 to constitute a new turning point in confronting corruption after the Federal Integrity Commission began its work by expanding the comprehensiveness of the implementation of the strategy by committing it to all state institutions.

Keywords: "Dismantling Corruption", "Strategy", "Integrity Commission", "Transparency International", "United Nations Convention against Corruption"

المقدمة:

يتزايد الإهتمام يوماً بعد يوم بمكافحة الفساد وآثار الفساد، لما لذلك من نتائج إيجابية وإنعكاسات تنموية كبيرة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المستويين الوطني والدولي، ولاتتحمل جهة منفردة مسؤولية بيان أهمية إشاعة مفاهيم محاربة الفساد، بل أن ذلك يتطلب تعاوناً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً ومؤسسات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص ووسائل إعلام مختلفة تعمل جميعا في إطار استراتيجية محكمة لمكافحة الفساد، ومن هذا المنطلق لابد من تبني سياسات وطنية ذات رؤى دولية تتخذ آليات ناجعة لتفكيك الفساد، وترتكز على إدارة عامة كفوئة وفاعلة في مؤسسات الدولة كافة، كما يتطلب ترسيخ مباديء مواجهة الفساد توافر آليات ترسيخ الديموقراطية في المجتمع، ووضوح الأنظمة والقوانين والإجراءات واعلانها بشفافية للمواطنين كافة كونها جزءاً من تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم عبر سلسلة من شبكات التنسيق المستمر مابين الأجهزة المعنية بنشر المعلومات وقنوات بث تلك المعلومات، وفي ذلك تعزيزاً لدور الأجهزة الرقابية في الدولة وإستقامة إدارة استراتيجية لمواجهة الفساد، ويقدم بحثنا هذا رؤية حول طبيعة الفساد وأسبابه وآليات منعه والاستراتيجيات التي تبناها العراق لمواجهة آفة الفساد الخطيرة.

اهمية البحث: تعد دراسة مشكلة الفساد وآثاره من المواضيع الحيوية التي يضطلع بها تخصص العلوم السياسية، لما لهذه المشكلة من آثار جوهرية وخيمة تطال مؤسسات الدولة والمجتمع، لذلك يبذل كل نظام سياسي جهود مضاعفة لمواجهة الفساد بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظات الدولية ذات العلاقة.

هدف البحث: يعرّف البحث بطبيعة مواجهة الحكومات العراقية للفساد، وما هي المراحل التشريعية والتنفيذية التي مرت بها خطط مواجهة الفساد، وتطور أساليب تفكيك الفساد من استراتيجية إلى أخرى تبعاً لمتطلبات كل مرحلة وجدوى النتائج التي أفرزتها.

مشكلة البحث: تنبع اشكالية البحث من الصعوبة الواضحة التي يعاني منها العراق في التعامل غير المجدي مع ظاهرة الفساد الذي نخر مؤسسات الدولة، ولم يزل يعاني العراق ضعفا واضحا في الحد من آثار الفساد لأسباب عدة أهمها تنوع وتشعب قنوات الفساد، وعدم توازن قرارات منظومة القضاء مع حجم جرائم الفساد المهولة، فضلا عن أزمة إضطراب القيم النبيلة لدى بعض أفراد المجتمع.

فرضية البحث: يفترض البحث ان استرتيجية تفكيك الفساد في العراق لعام ٢٠٠٥ هي المنطلق لبناء منظومة مكافحة الفساد عبر توظيف مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ، وأن هيئة النزاهة الاتحادية المنبثقة عن الدستور حملت على عاتقها مسؤولية وطنية كبيرة لمواجهة الفساد عبر تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد بالتعاون مع المجتمع الدولي وفقا لمعايير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

محتويات البحث: ينطوي البحث على مبحثين، عنوان المبحث الاول (مفهوم الفساد) تضمن مطلبين الاول (ماهية الفساد)، والثاني (آليات تفكيك ظاهرة الفساد)، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان (معالجات ظاهرة الفساد في

العراق) وفيه مطلبين الاول (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق)، والمطلب الثاني (طبيعة استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق)، ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات وبعدها صفحة المصادر.

المبحث الاول : مفهوم الفساد

يتطلب تناول موضوع الفساد تقديما نظريا وافيا لمعنى الفساد وماهيته وأسبابه والآثار السلبية الناجمة عنه، ولم يعد الفساد مرتبطا بطبيعة النظام السياسي أو شكل الدولة أو شكل الحكم والإدارة ومن هنا لاتخلو دولة من حالات فساد، لكن من المؤكدتفاوت نسبة الفساد ومستوياته من دولة إلى أخرى تبعا لمنظومة القوانين وقوة التشريعات الضابطة لإجراءات القطاع العام، ومنظومة السلوك الانساني من مجتمع لآخر، إذ لاتتم صفقات الفساد بمعزل عن تحقيق المصالح الشخصية أو الفئوية على حساب تدهور المال العام، ومن أجل الكشف عن موارد البعد النظري للبحث قسمنا هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأول: ماهية الفساد

تعد ظاهرة الفساد آفة اجتماعية عامة، لاتنحصر في ثقافة دون أخرى أو بلد دون آخر، بل هو ظاهرة موجودة في الدول المتخلفة والمتقدمة على حدٍ سواء، وفي جميع القطاعات العامة والخاصة، ويصيب مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والادارية، لذلك كانت آثار الفساد مدمرة لمختلف جوانب الحياة، ويؤدي الى إضعاف قيم المجتمع الاساسية ويعيق التنمية الاقتصادية، كما أن له اهمية كبيرة في تغيير الاوضاع القائمة نحو الاسوء، إذ يقوض الشرعية السياسية والسلم المجتمعي، ذلك أن الصراعات السياسية والاجتماعية إنما يكون المبرر لقيامها الفساد، حيث يكون هو السبب الرئيس للدعوة من أجل التغيير، وأن محاربته هو العنوان الاول في مسيرة الاصلاح، وإذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تؤدي إلى ظهور الفساد، فإن ضعف الجانب الاخلاقي هو المنفذ الاول لانتشاره واستفحال امره، لان الاخلاق تمثل رادعا و وازعا قويا لمحاربته ونبذه، ونشر قيم النزاهة والصدق بدلا عنه[١]، يعد الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهما، وسيكون الفساد هو التحدي الاهم والوريث المتوقع للارهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته وفي حرب معه، ستكون على الاغلب اكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الارهاب[٢]، فالفساد هو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو، بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقريب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة او ملشيا يتعاطف معها[٣]، لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه (اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة)، أي أنه اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو تعريف يقترب كثيراً من تعريف البنك الدولي الذي عرف الفساد عبر تقرير التنمية الصادر عام ١٩٩٧ ووصفه بسوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية[٤]، ويعرفه بعض الباحثين بانه اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة[٥]، في حين يرى باحثون آخرون أن الفساد هو استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او

منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص[٦].

إن الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتتنوع اثارها، وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها[٧] :

١ – الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والوساطة، وهدر المال العام.

٢ – الابتزاز، وهو اجبار الاشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف أوالترهيب مثل إبتزاز الموظف لمتعاملين مع مؤسسته، أو تسويف ومماطلة تسيير شؤون عقود صحيحة ومطابقة للمواصفات، أو إجبار جماعات مسلحة غير شرعية المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ معينة أو فرض العمال عليه وإلا منعوه من تنفيذ العمل.

٣– توظيف الاموال العامة لغير الجوانب المخصصة لها، اما للمصلحة الخاصة أو لمصلحة فرد أو مؤسسة أو حزب أو جماعة متنفذة.

٤ – التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة، أو الحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات.

٥ – تسريب المعلومات .

٦ – تفضيل ذوي الصلات العائلية والقربى والمحسوبية في إشغال الوظائف العامة.

٧ – المزاجية والاجتهاد على نصوص المخاطبات الرسمية أو إصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة، والاهمال الجسيم بهياكل البنية المادية للقطاع العام، بما يلحق ضررا جسيما بالاموال العامة .

المطلب الثاني: آليات تفكيك ظاهرة الفساد

تشير دراسات البنك الدولي إلى وجود معيارين رئيسيين للحد من الفساد، الاول: حكم القانون والمساواة وحق المشاركة وتساوي الفرص والاستفادة من الخدمات، والمعيار الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمسائلة[٨]، وكذلك تشير دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد على اربعة معايير لمكافحة الفساد هي: (دولة القانون، وادارة القطاع العام، والسيطرة على موارد الانفاق، وخفض النفقات العسكرية)، في حين ركّز البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP على تسعة معايير تحد من الفساد وهي: (المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وحسن الاستجابة، والتوافق، والمساواة، والفاعلية، والمحاسبة، ووضع إستراتيجيات ملائمة)[٩]، وفي العموم لايمكن الحديث عن تلك المعايير والشروط من دون وجود إستقرار سياسي وسلم مجتمعي وتضامن أهلي، فضلا عن وجود مؤسسات رسمية، وتداول سلمي للسلطة عبر انتخابات عامة دورية، والاقرار بالتعددية والتنوع والمشاركة الشعبية، ويمكن هنا الركون إلى محاور عدة تجعل من تفكيك الفساد مسألة متاحة ومنها[١٠]:

اولاً – ملاحقة عمليات الفساد جزائيا عبر وسائل قانونية اجرائية اهمها[١١] :

١ – استيعاب النصوص العقابية الوطنية وتجريم اكبر قدر ممكن من صور الفساد سواء كان سياسيا أو اداريا أو ماليا، ونلحظ هنا أن التشريعات النافذة لاتعالج مطلق حالات الفساد، إذ أنها تغفل عن ضبط الكثير من صور الفساد المهمة ومنها الرشوة في اطار القطاع الخاص، والاثراء غير المشروع.

٢ – كفاية المحققين القائمين على ملاحقة جرائم الفساد وقدرتهم على جمع الادلة بما يكفي لادانة الفاسدين من قبل المحاكم، ففي حالات كثيرة يتولى التحقيق في قضايا الفساد الكبيرة ضباط شرطة فقط تابعين لوزارة الداخلية، مستغنين في عملهم عن مدركات أخرى سياسية واجتماعية تساعد كثيرا في كشف شبكات الفساد.

٣ – كفاية القضاء واستقلاليته وحياده ومنع التأثير في قراراته أو التدخل في مسار التحقيقات.

٤ – الحيلولة دون تدخل جهات متنفذة رسمية وغير رسمية في اعمال الملاحقات القضائية بحق الفاسدين مهما كانت مبررات التدخل واسبابه، سواء كان التدخل بالتأثير على القضاء أو على المحققين.

ثانياً – الشفافية والمسائلة: حيث تتم الإشارة إلى الشفافية على أنها عقيدة الانفتاح الأوسع في الإدارة العامة، وأنها المرتكز الذي يجب أن يستند عليه السلوك العام للحكومة التنفيذية، وفق قيم معيارية متآلفة مثل سيادة القانون، والمسائلة، والمحاسبة، والمشاركة العامة، والديموقراطية[١٢]، أما المسائلة تنطوي في مضمونها على معيارين، الأول (المبدأ) والثاني (القيمة)، فالمسائلة هي (مبدأ) من حيث أنها تستلزم عند تطبيقها مجموعة إجراءات ذات طبيعة قانونية وسياسية وتنظيمية تتكفل الدولة ومؤسساتها عموماً بمسئولية القيام بها، والمسائلة هي (قيمة) لكونها تندرج في نمط من الثقافة السياسية التي من دونها تتعذر صيرورة ممارسة المسائلة في الواقع، وليس من شك أن المسائلة تُعد إحدى المعايير الضرورية لبناء نظم سياسية متوازنة وعادلة تحقق التنمية، ويتم ذلك عبر العديد من المداخل والآليات[١٣].

ثالثاً – تقليص دور القطاع العام ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب: لأن توسع حجم القطاع العام وتعدد اعماله ووظائفه يؤدي فيما يتعلق بمكافحة الفساد الى تعذر ايجاد رقابة فاعلة على اعماله وجميع مفاصله مهما كبر حجم الجهاز الرقابي بالنظر لضخامة مؤسسات القطاع العام، لأن ذلك يتطلب ضبطه ومراقبته والاشراف عليه بنفقات عالية جدا، وكذلك الوقوع في مأزق الترهل الوظيفي[١٤]، كما يتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة وفق أسس رصينة وسليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب والنزيه ذو الخبرة والجدية والقدرة القيادية على رأس المؤسسات والقطاعات الحكومية[١٥].

رابعاً– توفير دعائم النزاهة قبل مطالبة الموظف بها: إذ يتوجب ان تقر الدولة لموظفيها رواتب مجزية تحت ضوء الظروف الاقتصادية واسعار السوق وسعر الصرف، فتلك هي الخطوة الاولى التي يقبل بعدها متابعة الموظف ومطالبته بالنزاهة، بما تشكل رادعا أساس لسلوك الموظف والعدول عن مجرد التفكير في إتخاذ خطوة تجاه حالة فساد، فينتزع منه مبرر الاستمرار بطلب الرشوة، كما ينتزع تعاطف الناس مع مبررات واسباب الفساد فيدفعهم ذلك الى محاربته[١٦].

خامساً – رصانة التشريعات: من الضروري إصدار التشريعات اللازمة لتبني وسائل مكافحة الفساد، كتشريع قانون حق الوصول الى المعلومات وفرض الشفافية أو إقرار قانون ينظم عمل لجان المشتريات في مؤسسات الدولة، أو إقرار قانون يتبنى سلم واضح وعادل ومنصف لرواتب الموظفين لعموم موظفي القطاع العام دون أن يتميز أيا منهم باي زيادات خارج إطار ذلك السلم[١٧].

سادساً – الكشف عن المصالح المالية وتجريم الاثراء غير المشروع: هو من وسائل الرقابة المهمة التي تلزم كبار موظفي الدولة ان يقدموا بيانات كاملة عن اموالهم واموال عوائلهم حال توليهم الوظيفة العامة وخلالها وبعد انقطاع صلتهم عنها من اجل متابعة ثرواتهم ومدى تضخمها خلال توليهم المنصب العام [١٨].

سابعاً – تفعيل دور الاعلام في مكافحة الفساد: يتخذ الإعلام دور هام في فضح عمليات الفساد ونشر الشفافية وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يتوجب توظيف الاعلام بطريقة مناسبة كي لا يأتي بنتائج عكسية، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفيه، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والاشارة الى عمليات الفساد فيها[١٩].

ثامناً– تبسيط المعاملات الاجرائية وانجاز المعاملات: تشكل التعقيدات البيروقراطية بحد ذاتها مصدرا رئيسا لنمو الفساد وتزيد من غموض النظام الاداري وتعقيداته مع زيادة حلقات الادارة وتشعب المسؤولية، لذلك فإن تسهيل وتبسيط اجراءات المعاملات الادارية هو إحدى الوسائل الناجعة لقطع فرص الفساد، لان ذلك يقلل من فرص الموظف في الابتزاز أو تأخير المعاملات أو افتعال العقبات [٢٠] .

تاسعاً – اشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال ايجاد سبل للتعاون بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني لتشجيعها وتفعيل دورها في نشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمسائلة، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور وتقييم عمل المؤسسات وفضح الممارسات غير المشرعة فيها[٢١].

المبحث الثاني : معالجات ظاهرة الفساد في العراق

يعاني العراق تعثرا واضحا في القضاء على الفساد، على الرغم من سعي الحكومات المتاعقبة منذ عام ٢٠٠٥ إلى بناء استراتيجية رصينة لمكافحة الفساد، ومع تذيل العراق مؤشر مدرك الفساد في دول العالم لأكثر من عقدين من الزمن، فأنه من الواضح عدم جدوى الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومات العراقية، إما لضعف التشريعات وعدم مواكبتها لتطور أساليب الفساد أو لعدم الانصياع لمقترحات المنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة الفساد وجعلها من أولويات العمل لتفكيك الفساد، ولتوضيح ذلك قسمنا المبحث على مطلبين :

المطلب الاول: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق

يعد بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد إجراء وقائي برؤية شاملة يهدف إلى تعزيز مناعة المؤسسات العامة ضد الفساد، من خلال تبني عمليات إصلاح تعزز النزاهة والشفافية في عمل تلك المؤسسات، وتفعيل آليات الرقابة والمسائلة حول طبيعة ادائها للمهام الموكلة إليها، فضلا عن بناء منظومة شاملة تضبط حسن سلوك العاملين وصولا إلى بناء ثقافة مجتمعية متحفزة لمواجهة جميع اشكال الفساد، وخلق وعي بضرورة المحافظة على المال والممتلكات العامة كونها ملكا للمواطنين جميعا، إذ ليس بالإمكان مواجهة حالات الفساد من دون مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الاعلام إلى جانب مؤسسات الدولة[٢٢].

لقد تبنى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ مبدأ الفصل بين السلطات الاتحادية، وتوزعت الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وبين سلطات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبجانب هذا المبدأ الدستوري تم تأسيس هيئات رقابية وتنظيمية مستقلة، وبالنتيجة تفرعت اعمدة النظام الرقابي الوطني ومكافحة الفساد في العراق

من خلال السلطات الاتحادية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والاقاليم والمحافظات التي تمارس اختصاصاتها مستقلة أو بمشاركة السلطة الاتحادية في بعض الحالات، والهيئات الوطنية المستقلة بوصفها جهات تنظيمية متخصصة بحسب وظيفة كل منها، تسهم في تعزيز استراتيجية تفكيك الفساد، أهمها (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمفوضية العليا لحقوق الانسان، ومجلس الخدمة العامة الاتحادي)، وكذلك الجهات غير الحكومية الفاعلة وابرزها (الاحزاب والتنظيمات السياسية، والمؤسسات الاعلامية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص)، ويمكن تتبع مسارات الفساد بما تتيحه تلك الاعمدة والمرتكزات بكل تفرعاتها وبما تنطوي آليات عملها من إمكانيات مكافحة الفساد عبر معايير قياس تناسبها جميعا وهي (الاستقلالية، وتوافر الموارد المالية الكافية، واعتماد معايير النزاهة والمسائلة والشفافية، واعتماد اولوية مكافحة الفساد[٢٣].

أولاً – استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٠٥–٢٠١٠):

من اجل دعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد وما توفره اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤م من امتيازات وامكانات للتعاون والتدريب في هذا المجال ولغرض الانضمام الى الاتفاقية المذكورة، تم تشريع القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧م الخاص بانضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م، والتي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٥/١٢/١٤[٢٤]، ولمأسسة بيئة عمل تتحمل مكافحة الفساد في العراق وفق الاتفاقية الاممية ارتكزت شرعية اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق من الاساس الدستوري الذي انطوت عليه المادة (١٠٢) من الدستور، إذ اشارت هذه المادة الى ان هيئة النزاهة هي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وينظم عملها بقانون[٢٥]، وتتمتع باختصاصات وصلاحيات ومهام تمكنها من اداء وظيفتها في سبيل رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد وتنظيم العلاقة بينها وبين الاجهزة الرقابية الاخرى من خلال تشريع قانون يخص عملها، وهذا ما تضمنه القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١م، الذي نص على ان تساهم هيئة النزاهة بصورة فاعلة في منع ومكافحة الفساد، واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم في جميع المستويات، وان تتبع الهيئة آليات عدة في اداء عملها تتلخص بما يأتي[٢٦]:

١ – التحقيق في قضايا الفساد بوساطة محققين مختصين، وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

٢ – متابعة قضايا الفساد من خلال ممثل قانوني عن هيئة النزاهة بتوكيل رسمي عن رئيسها.

٣ – اعداد برامج التوعية المناهضة للفساد، وتنمية ثقافة النزاهة والاستقامة واخلاقيات العمل في القطاعين العام والخاص، واعتماد الشفافية والمسائلة والخضوع للاستجواب.

٤ – اعداد مشروعات قوانين تسهم في الحد من الفساد ومكافحته، تقدمه الهيئة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو اللجنة البرلمانية المختصة ببحث التشريع المقترح.

٥ – الزام المسؤولين من الدرجات الوظيفية العليا الكشف عن ذممهم المالية، وانشطتهم الاقتصادية الخارجية أو الاستثمارات والهبات أو أي منافع أخرى نتيجة استغلال المال العام.

٦ – تعزيز اجراءات ومعايير السلوك الاخلاقي السليم لضمان تنفيذ واجبات الوظيفة العامة.

٧ – ضرورة المساهمة الفاعلة والدائمة في الوقاية من الفساد والحد منه من خلال أي عمل تراه الهيئة ضروريا.

اضافت مصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م بعدا إستراتيجيا هاما تجاه التزام العراق في النواحي القانونية باحكام الاتفاقية، كونها تدعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد وتوفير امكانات التعاون والتدريب، وجزءا من المنظومة القانونية الدولية واتفاقية دولية رسمت للعراق خارطة طريق لسياسة فاعلة لتفكيك الفساد، من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والقانونية الوطنية والتأكيد على التعاون الدولي مع المنظمات الدولية، لذلك تم استحداث هيئة النزاهة باعتبارها هيئة مستقلة متخصصة بمكافحة الفساد وتم التأكيد على استقلاليتها في الدستور، وبجانب هيئة النزاهة تم اصدار قانون التضمين رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦، واصدار قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، كما ساهم القضاء العراقي باستحداث المحكمة المختصة بالعقود الادارية التي تختص بالنظر في سلامة الاجراءات المتخذة في قضايا مناقصات العقود الحكومية، كما اتخذ المشرع العراقي اجراءً فاعلا من خلال نص المادة ١٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، التي كانت تتطلب موافقة الوزير المختص على إحالة الموظفين من مرتكبي جرائم الفساد الاداري والمالي الى المحكمة، كما اتخذ القضاء العراقي خطوات عملية لمكافحة الفساد عبر اتخاذ اجراءات منع السفر للمتهمين بقضايا الفساد واصدار اوامر قبض للمسؤولين ممن هم بدرجة وزير ومدير عام، واحالة المتهمين منهم الى محاكم الجنايات والجنح ومحاكمتهم وإلزامهم إعادة الاموال المسروقة[٢٧].

ثانياً – استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠١٠–٢٠١٤):

تعد هذه الاستراتيجية امتداد واقعي لنتائج استرتيجية تفكيك الفساد في العراق لعام ٢٠٠٥م، التي تعد خط الشروع لبناء نظام مؤسسي لمكافحة الفساد، فبعد انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م وتأسيس هيئة النزاهة، أقر مجلس الوزراء العراقي في ٢٠١٠/٣/٢٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠–٢٠١٤) التي قدمها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق الذي تأسس عام ٢٠٠٧م ليكون المنسق بين الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد كافة، يرئسه الامين العام لمجلس الوزراء وعضوية رؤساء (مجلس القضاء الاعلى، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة)، وتمحورت خطط استراتيجية مكافحة الفساد لتلك الفترة حول تطبيق ما جاء في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م في أن تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية وفقا للمباديء الاساسية للنظام القانوني الخاص بها بوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فاعلة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مباديء سيادة القانون وحسن ادارة الشؤون والممتلكات العامة والشفافية والمسائلة والنزاهة[٢٨].

تضمن الاطار المؤسسي للاستراتيجية ضرورة ارساء دعائم دولة القانون والمؤسسات وتنفيذ برامج مكافحة ظاهرة الفساد ومعالجة اسبابه، وتفعيل دور المؤسسات القائمة بمكافحة الفساد عبر تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها وأهم تلك المؤسسات (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين، والمؤسسات القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة الاعلام العراقي، ومكتب منسق دولة السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية، ولجنة النزاهة في مجلس النواب، والمجلس المشترك لمكافحة الفساد)، أما اهم الآليات التي انطوت عليها الاستراتيجية فيمكن ايجازها بمايأتي[٢٩]:

١ – بناء جبهة وطنية لمكافحة الفساد ترسخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة.

٢ – ترشيد الهياكل التنظمية وتنمية الموارد البشرية، وتقسيم المسؤوليات تحت ضوء مفردات الاستراتيجية، وتطبيق مباديء الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمسائلة في المؤسسات الحكومية.

٣ – تحديد سقف زمني لتنفيذ مفردات الاستراتيجية مع التقيد بالاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى ومراعاة واقعيتها وعدم تقاطعها مع السياسات الادارية والمالية المرسومة.

٣ – تطوير السياسات والانظمة القائمة بما ينسجم ومتطلبات مكافحة الفساد عبر استثمار الموارد البشرية المتخصصة لتنفيذ الاستراتيجية.

٤ – نشر التقارير الدورية والسنوية لتصحيح مسارات التنفيذ وفق معطيات تحليل النتائج.

٥ – وضع خطط بديلة في إطار الاستراتيجية بما يضمن الاستجابة السريعة للمتغيرات والتحديات التي تواجه عمليات التنفيذ.

اعدت هذه الاستراتيجية خطة وطنية طموحة للتوعية والتثقيف بمضامين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبيان دور المواطن في مكافحة الفساد، وهدفت حملة التوعية الى اشاعة ثقافة النزاهة والشفافية واحترام القيم الاخلاقية للوظيفة العامة وحماية المال العام وحسن ادارته وتطبيق المفاهيم التي تضمنتها الاستراتيجية وتحقيق اهدافها القريبة والمتوسطة والبعيدة الامد، كما تم اعداد منهج تدريبي للورش والندوات في ثلاث جهات اولها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وثانيها مجالس المحافظات، وثالثها منظمات المجتمع المدني، وبلغ عدد الورش المنفذة للفترة من ٢٠١٠/٦/١ الى ٢٠١١/٧/٣١ (٧٣٨ ورشة)، حيث بلغ عدد المشاركين فيها (٣١٦٩٣) موزعين مابين الجهات الثلاث المذكورة آنفاً، بواقع ٦٢٣ ورشة لعناصر الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، و ٢٨ ورشة لعناصر مجالس المحافظات، و ٨٧ ورشة لمنظمات المجتمع المدني[٣٠].

ثالثاً – استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤):

لقد استهلت هيئة النزاهة الاتحادية العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤) بتوسعة قاعدة عملها لتشمل جميع مؤسسات الدولة بتطبيق هذه الاستراتيجية، وفي إطار تلك الشمولية خضعت محافظات العراق (باستثناء محافظات اقليم كوردستان) لميدان استراتيجية مكافحة الفساد، حيث تم تطبيق مضامينها على الحكومات المحلية عبر تأليف فريق عمل في كل محافظة، يتولى مهام تشخيص ظواهر الفساد وتحليلها وفقاً لبنود الاستراتيجية، وتقديم المقترحات والمبادرات التي تسهم في رفع مستوى النزاهة والحد من الفساد في المحافظات، كما عملت هيئة النزاهة في إطار اتفاقيات التعاون في المستوى الوطني على انجاز بنود تعاون مع بعض الجهات الوطنية لتبسيط وتسريع تنفيذ اجراءاتها القانونية، ومن تلك الجهات (جهاز الامن الوطني العراقي، ومديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية، وشبكة الاعلام العراقي)، وتجدر الاشارة هنا الى اضطلاع هيئة النزاهة بتشخيص مجموعة من ظواهر الفساد في القطاع العام التي تعاني منها اغلب الجهات المشمولة بتطبيق الاستراتيجية وبما يتوائم مع اولويات البرنامج الحكومي الخاصة بتحسين واقع الخدمات العامة والحد من الفساد في مؤسسات الدولة[٣١]، وقد تضمنت بنود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤) كذلك الاستعانة بالشركات العالمية التي تمتلك الخبرة والكفاية في مجال استرداد الاموال المهربة والمدانين

المحكومين بتهم الفساد، والعمل على ضبط ملف تضخم الاموال والكسب غير المشروع، وتفعيلا لهذا الموقف المتشدد تجاه الفساد تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق بملفات الفساد الكبرى، تمتلك مهام تنفيذ اوامر قضائية باعتقال الفاسدين تسندها قوة خاصة تتبع رئاسة الوزراء[٣٢].

صنف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة ١٥٧ من اصل ١٨٠ على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، وتتخذ المنظمة معايير تصنيف الدول على أساس المؤشرات التي تقيس مديات انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والاداري داخل مختلف مؤسسات الدولة، واظهرت بيانات التقرير أن حجم الاموال العامة المنهوبة منذ العام ٢٠٠٣م وصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، كما تم إغفال حوالي ٥٠٠٠ مشروع عن التنفيذ بسبب الفساد الاداري وسوء التخطيط، في الوقت الذي كانت البلاد تمر بأزمة ديون داخلية وخارجية استنزفت اقتصادها رغم ثروتها المادية والبشرية، وشجع التقرير السلطات المختصة بمكافحة الفساد في العراق على تشريع قوانين مضافة تتعلق بمكافحة الرشوة للموظفين العامين العاملين خارج مقرات مؤسساتهم، ومن يتسبب في عرقلة سير تحقيق العدالة، ومصادرة الممتلكات المحولة والمشتركة بالنسبة للمدانين، ومنع استغلال النفوذ والمتاجرة بالمناصب، ومكافحة الرشوة في القطاع الخاص وإساءة استخدام الوظائف، واختلاس الممتلكات الخاصة، وإدانة من يشارك أو يشرع في إرتكاب جرائم الفساد، وحماية الشهود والمبلغين[٣٣].

تحت ضوء النتائج السلبية التي تضمنها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١ الخاصة بالعراق، اشتملت رؤية تنفيذ الاستراتيجية على عوامل تحليل طبيعة الاستراتيجية للبيئة الداخلية والهيكل التنظيمي والانظمة والتكنلوجيا ونمط الادارة والموارد البشرية والبنى التحتية والثقافة التنظيمية والاداء العام الذي يعكس واقع مؤسسات الدولة تجاه تفكيك الفساد للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٤، وما يمكن تعزيز نقاط القوة فيه واصلاح نقاط الضعف والتغلب عليها خلال مدة تنفيذ الاستراتيجية، ويمكن بيان تأثير العوامل سابقة الذكر في جانبي القوة والضعف خلال تنفيذ الاستراتيجية بشكل الجدول التالي:

العوامل	نقاط القوة	نقاط الضعف
طبيعة الاستراتيجية	**استراتيجية وطنية مركزية واعية لاهمية تحقيق التنمية مع وجود تفاعل بين المؤسسات الحكومية والجهات الاكاديمية**	**تلكؤ تنفيذ الاستراتيجية في اعلب المؤسسات الحكومية وفقدان الرقابة على التنفيذ وانعدام تقييم الاداء**
الهيكل التنظيمي	**مصادقة الادارة العليا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضوح خطوط الاتصال بين مستوياتها مع توافر هيكل توزيع الصلاحيات والاختصاصات**	**ترهل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعدم تكيفها مع بيئة العمل المعاصرة مع تعقيد الاجراءات الادارية وتداخل الصلاحيات بين مستويات الهيكل التنظيمي**
الانظمة والتكنلوجيا	**شمولية وفاعلية الحوكمة الالكترونية في أغلب المؤسسات**	**غياب برمجيات العمل الاداري الالكتروني وافتقاد الانظمة الالكترونية في البحث والوصول والاسترجاع للمعلومات**
نمط الادارة	**تعزيز المشاركة والتفاعل في عملية اتخاذ القرارات وامكانية الوصول للقيادات الادارية العليا بيسر وسهولة وتنمية مهارات العاملين**	**ضعف الملاكات الادارية وافتقارها للخبرة واعتمادها الارتجال في اتخاذ القرارات من دون اسس علمية بجانب الصراع على المراكز الوظيفية والمناصب**

الموارد البشرية	أهلية الموارد البشرية في اداء اعمالها وتنوع اختصاصتها وكفايتها المهنية	غياب معايير شغل المناصب الادارية وحجب فرص تولي المسؤولية عن مستحقيها
البنى التحتية	توافر البنى التحتية المناسبة لطبيعة عمل كل مؤسسة ماليا وماديا	نقص المتطلبات المالية والمادية لانشطة المؤسسات الحكومية
الثقافة التنظيمية	توظيف الوازع الاخلاقي والقيمي في تعزيز النزاهة والتشجيع على اشاعة حسن السلوك	تراجع قيم الوظيفة العامة وعدم الشعور بالمسؤولية والخضوع لضغوطات مراكز القوة غير النزيهة في المؤسسة الحكومية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة
الاداء العام	وجود هيئات متخصصة في مكافحة الفساد وتنامي الشعور باهمية العمل في اطار الجودة الشاملة	هدر الموارد المتاحة في اهداف تتقاطع مع امكانات المؤسسة والمبالغة في توقع النتائج وعدم الاستفادة من التغذية العكسية في الاداء الحكومي مع غياب نظام تقييم الاداء واجراءات المسائلة العامة

شكل يوضح التحليل الاستراتيجي لمكافحة الفساد في البيئة الداخلية (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في العراق ٢٠٢١-٢٠٢٤، ص١٤-١٥)

المطلب الثاني: طبيعة استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق

إفتقرت استراتيجية مكافحة الفساد عموماً في العراق للشمولية وتنوع الاساليب، وركونها لنمط تقليدي منفرد ركيزته جانب الفساد المالي وضعف الجزاء، فكان من نتائج تلك الاستراتيجية عدم إتساقها وفق المنظور الحديث في تنوع استراتيجيات الحد من الفساد وشموليتها، فقد حرصت الدول والمنظمات على اتباع حزمة استراتيجيات متنوعة بوقت واحد، تعالج كل واحدة منها شكل من اشكال الفساد تبعا للطبيعة الخاصة لكل نوع من انواع الفساد، وتمثل تناسق تلك الاستراتيجيات فيما يأتي[٣٤]:

اولا- الاستراتيجية السياسية التي ترتكز على اعتماد الشفافية والمسائلة والرقابة في إطار النظام الديمقراطي القائم على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان، إلا أنه تتضح صعوبة تطبيق هذه الاستراتيجية في طور التحول السياسي للدولة وفي الديمقراطيات الناشئة خصوصا في دول عالم الجنوب، بسبب التفاوت الشاسع في ظروف البيئة السياسية بينها وبين الدول الناضجة سياسيا وذات الديمقراطية الراسخة.

ثانيا- الاستراتيجية الاقتصادية التي تتجه نحو معالجة الحالة الاقتصادية السلبية المتمثلة في الفقر وتدني مستوى دخل الفرد وسوء الوضع المعاشي للافراد، وفقدان مقومات الحياة الكريمة وسط تنامي الفوارق الطبقية الناتجة عن سوء توزيع الثروة وتدني الاجور ما يشكل دافعا للفساد.

ثالثا- الاستراتيجية القانونية والادارية التي تنسجم وتطورات نظريات الادارة العامة وما يناسبها من تشريعات رصينة تحكم غلق مكامن ضعف التشريعات القديمة بوجه الفساد والتحايل على القانون، وهذا يتطلب حوكمة الاجراءات الادارية والمالية من خلال تزويد المؤسسات الحكومية بملاكات إدارية خبيرة ومتطورة تعمل وفق سياسات وانظمة معاصرة، واستعمال التكنلوجيا الحديثة في تقديم الخدمات عن طريق استعمال الاجهزة الحاسوبية وتقليل إتصال الموظفين بالمراجعين، وكذلك التأكيد على معايير القيم الاخلاقية وحسن السلوك عند اختيار الموظفين، فضلا عن متابعة إصدار التقارير الدورية حول نشاطات القطاع العام.

إستقر العراق في المركز ١٥٤ ضمن ١٨٠ دولة لترتيب مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٢٣ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[٣٥]، وهو مركز يأتي في مؤخرة الدول التي تسعى لمكافحة الفساد، وهذا يعني أن العراق لازال يستشري فيه الفساد على الرغم من تبنيه أكثر من استراتيجية لمكافحة الفساد، إذ لم تمنح استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق أكثر من مراتب تقدم معدودة لم تؤثر في وصفه من أكثر الدول فسادا في القطاع العام، بعد أن احتل المراكز (١٦٨، ١٦٢، ١٦٠، ١٥٧، ١٥٧) في الاعوام (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) على التوالي، وهذا يثير تساؤلات عدة حول طبيعة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد[٣٦].

الخاتمة

لقد سعى العراق منذ ٢٠٠٥ إلى تبني المحور المؤسسي في التصدي للفساد عبر إنضمامه لإتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، ومن هذا المنطلق تم تأسيس هئية النزاهة الاتحادية كي تضطلع بواجبات حماية المال العام من الفساد وترسم مساراً قانونيا منسجم ومتطلبات بنود الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد، ومن هنا حاولت هيئة النزاهة إستيعاب كل تلك المتطلبات في إستراتيجيات مكافحة الفساد، ومع كل تلك الجهود نجد أن ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لم يغادر المراتب المتأخرة في الجدول، وهذا يمثل تحديا جديا للبحث أكثر في جدوى إستراتيجيات تفكيك الفساد في العراق.

الاستنتاجات

١ – تحتاج مسألة القضاء على الفساد إلى استراتيجية طويلة الامد تتجاوز معالجات الوضع القائم، إذ لايكفي العمل وفق استراتيجية قريبة أو متوسطة المدى تعالج حالات فساد آنية تختص بظرف محدد لايمنعها من التكرار كلما كان الظرف متاحا.

٢ – إن مسؤولية مكافحة الفساد هي مسؤولية تضامنية تتحملها جميع أجهزة الدولة ومفاصل المجتمع، فلايمكن تحمل أعباء مواجهة الفساد لجهة بذاتها حتى لو كان ذلك من صميم عملها مثل هيئة النزاهة الاتحادية، فمواجهة الفساد هو صراع بين محورين تصطف في كليهما جهات عدة كل حسب دورها، وأن الفشل في مكافحة الفساد هو فشل لكل قطاعات الدولة.

٣ – لاقت مشكلة إستشراء الفساد في مفاصل الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ إهتماما رسميا بأعلى المستويات، دفعها إلى التفكير جديا بالاستعانة بالخبرات الدولية في مجال مكافحة الفساد، وتستمر جهود الحكومات العراقية المتعاقبة في تطوير استراتيجية مواجهة الفساد لتشمل أكبر عدد ممكن من قطاعات الدولة والتمدد أفقياً لتغطية أكبر ما يمكن من الاجراءات الادارية والمالية.

التوصيات

١ – تطوير منظومة التشريعات الجزائية المرتبطة بمكافحة الفساد بجعلها أكثر شدة، وبما تنسجم وتشعب أساليب الفساد المستحدثة واستغلال الفاسدين لثغرات القوانين التقليدية النافذة.

٢ – إلتزام العراق بكل تعليمات وتوجيهات المنظمات الدولية المختصة بمكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، عبر إنبثاق بروتوكولات تعاون متبادل لمواكبة أحدث تقنيات مكافحة الفساد لاسيما أن الفساد قد أصبح مشكلة دولية، إذ لم تسلم دولة من إرهاصات تبديد الفاسدين للثروة الوطنية.

٣ – تكثيف الرقابة على حجم السيولة النقدية قيد التداول في القطاع العام وعدم تكديسها، ومتابعة مسارات التحويلات المالية بين أطراف التداول وتسريع إخضاعهم للمسائلة عند كل معاملة نقدية مثيرة للشك.

٤ – تحسين شروط إختيار ملاكات القطاع العام، وتقليص إجراءات التعامل المباشر بين المواطن والموظف الحكومي عبر تنفيذ استراتيجية الحوكمة الالكترونية في جميع مفاصل القطاع العام.

المصادر

(١) احمد ابودية، الفساد سبله وآليات مكافحته، منشورات الإئتلاف من اجل النزاهة والمسائلة، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٢) اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٦٦.

(٣) عماد الشيخ داود في مجموعة باحثين، الشفافية ومراقبة الفساد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٣٥.

(٤) مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص١٦٤.

(٥) مايكل جونسون، الفساد نظرة عامة، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنيت) على الرابط: http//www:usinfo.state.gov

(٦) مجموعة باحثين، قاموس المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٤، ص٤٣.

(٧) ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداي مفهومه واسبابه، مجلة النبأ، العدد ٨٠ كانون الثاني ، ٢٠٠٦، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنيت) على الرابط: http// www.annabaa.org

(٨) وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم –انموذج فاعلية الاداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد٤٢ للسنة ٢٢، ٢٠١١، ص٩٤.

(٩) قاسم حبوب عباس النصيري، الدور الرقابي لمجلس المحافظة في تحسين اداء الوحدات المحلية بحث تطبيقي في مجلس محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص٤٦.

(١٠) عماد الشيخ داود في مجموعة باحثين، الشفافية ومراقبة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

(١١) منظمة الشفافية الدولية – تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧.

(١٢) مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(١٣) مجيد الكرخي، المصدر نفسه، ص١٦٣.

(١٤) مريد يوسف الكلاب، معجم المصطلحات السياسية والدستورية – اكثر من ١٠٠٠ مصطلح، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٨١.

(١٥) اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

(١٦) مجموعة باحثين، الشفافية والمسائلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة – سياسات وممارسات، برنامج الامم المتحدة الانمائي المكتب الاقليمي للبلدان العربية، الامم المتحدة ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الادارة العامة وادارة التنمية، نيويورك، ٢٠٠٤، ص٣.

(١٧) نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١١، ص٤٣.

(١٨) عامر الكبيسي، الادارة العامة بين النظرية والتطبيق، (ب–ن) ، ط٥، بغداد، ١٩٨٣، ص١٦٢.

(١٩) محمد احمد عبدالسلام و ابراهيم السيد، الفساد السياسي آلياته واشكاله وعوامله وعلاجه والرقابة عليه، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص٢٣٣.

(٢٠) ورشاني شهيناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الادارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٥٠.

(٢١) عبدالله بن سعد الغامدي، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان ، ٢٠١٤، ص٨.

(٢٢) مجموعة باحثين، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة أمان، ط٤، القدس، ٢٠١٦، ص٨٨.

(٢٣) حيدر طالب محمدعلي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص١٤١.

(٢٤) الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٧ في ٢٠٠٧/٨/٣٠.

(٢٥) المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

(٢٦) الوقائع العراقية، العدد ٤٢١٧ في ٢٠١١/١١/١٤.

(٢٧) حيدر طالب محمد علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(٢٨) غزوان رفيق عويد، المجلس الاعلى لمكافحة الفساد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (د–ت) ، ص٢.

(٢٩) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، بغداد، (د-ت) ، ص٨-١٤.

(٣٠) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤.

(٣١) التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية للمدة من ٢٠٢٣/١/٢ ولغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠، هيئة النزاهة الاتحادية، بغداد، ص٨.

(٣٢) علي جواد، العراق يقر استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنيت) على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%

(٣٣) تقرير التحليل القطري المشترك للامم المتحدة في العراق لعام ٢٠٢١، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، ص٣٨.

(٣٤) صلاح الدين عواد الكبيسي وصلاح متعب، تقييم اداء المفتشين العامين في الحد من الفساد على وفق مؤشرات عالمية بحث ميداني مقارن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد٩٥، مجلد٢٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٧، ص٩.

(٣٥) تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣.

(٣٦) جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد٩٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٣، ص١٨٥.